وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

التَّفكير النَّحويّ في كتاب النِّهاية في شرح الكِفاية لابن الخبَّاز الموصلّي (ت:639هـ)

رسالةٌ قدّمتها
فاطِمة مُحمَّد عبد السَّتار هِلال
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور
عثمان رحمن حميد الأركي

1436هـ 2014م

الفَصْلُ الأَوَّلُ

منهج ابن الخبَّاز في كتابه النهاية في شرح الكفاية وموارده العلمية

المبحث الأول : منهج ابن الخبَّاز في كتابه النهاية في شرح الكفاية

المبحث الثاني : موارده العلمية

المبحـث الأول
منهج ابن الخبَّاز في كتابه النهاية في شرح الكفاية

ابن الخبَّاز الموصلِّي و كتابـُهُ النهاية في شرح الكفاية :

قبل البدء بتبيان منهج ابن الخبَّاز الموصلِّي في كتابه (النهاية في شرح الكفاية) لابُدَّ لنا من وقفة نوضح فيها دقة عِنوان هذا الكتاب ونسبته إلى ابن الخبَّاز – رحمه الله .

ذكرتْ المصادر التي ترجمت لابن الخبَّاز أَسماء ثلاثة كتب وهي (النهاية في النحو)[1] ، (النهاية في شرح كافية ابن الحاجب)[2] و(النهاية في شرح الكفاية)[3] .

والتسمية الدقيقة للكتاب هي (النهاية في شرح الكفاية) بدليل ما ذكره ابن الخبَّاز صاحب الكتاب في مقدمته إذ صرَّح باسم كتابه كاملًا . إذ إنَّهُ كان شرحًا لمؤَلَف لابن الخبَّاز نفسه اسمُهُ (كفاية الإعراب) وكان مختصرًا فأَلف كتاب النهاية شرحًا مطولًا عليه ، قال ابن الخبَّاز: ((ولما أَمليتُ كتابَ كفاية الإعراب ، ودِنتُ فيه بمذهب الاختصار ، تصفحتُهُ بعد الفراغ مِن إملائـهِ ، فوجدتُ بابـَهُ مرتجًا على الداخلِ في هذا العلم ، فَحصَّلْتُ عائِدَتُه ، و كَمَّلْتُ فائدته بأَنْ أَمليتُ في شرحِهِ كتابًا مبسوط الباعِ... وقد سَمَّيتُه كتاب النهاية في شرح الكفاية))[4] .

فهذا نصٌ قاطع في تسميته بخلاف ما اعتقده بعضهم من أَنّهُ كان شرحًا لكافية ابن الحاجب (ت: 646هـ)، وسبب هذا الاعتقاد هو أَنّ بعض الباحثين حرّفوا الكفاية إلى الكافية ، قال الدكتور عبد الرحمن بن سُليمان العثيمين: ((ووهِمَ بعضُ الباحثين فظنَّهُ في شرح الكافية لابن الحاجب وذلك أَنّهُ حرَّفَ الكفايَة إلى الكافية، وَ فَاتَهُ أَنّ ابن الحاجب

---

(1) يُنظر : بغية الوعاة : 1/ 304 ، هدية العارفين : 1/ 95 .

(2) يُنظر : الفريدة في شرح القصيدة : مقدمة المحقق : 27

(3) يُنظر : النهاية في شرح الكفاية : 18/1 ، وقلائد الجُمان : 154/1 ، ابن الخبَّاز النحوي (رسالة ماجستير) : 18 .

(4) النهاية في شرح الكفاية : 18 ، ويُنظر : الفريدة في شرح القصيدة : مقدمة المحقق: 27 ، وابن الخباز النحوي : (رسالة ماجستير) :18.

توفي سنة (646هـ) بعد ابن الخبَّاز الذي توفي سنة (637هـ) أَو (639هـ)))[1] .
فكتابُ النهاية إذن هو شرحٌ لكتاب سابق لابن الخبَّاز وهو (كفاية الإِعراب) .

- منهج ابن الخباز في النهاية في شرح الكفاية :

ينماز كتاب (النهاية في شرح الكفاية) لابن الخبَّاز الموصلِّي من غيره من مؤلفاتهِ التي وصلت إِلينا بكونه المؤَلَّف الوحيد الذي أَلَّفهُ صاحبهُ شرحًا على مُؤَلَّف ثانٍ يعود له وهو كما ذكرنا سابقًا (كفاية الإِعراب) علمًا أَنَّ أَغلب مؤلفاتهِ كانت شروحًا على مؤلفات سابقيه التي منها : (توجيه اللُّمع) فقد كان شرحًا مختصرًا على كتاب (اللُّمع في العربية) لابن جني ، وكتاب (الغرة المخفية في شرح الدرة الأَلفية) كان شرحًا لأَلفية ابن معطِ ، وكتاب (الفريدة في شرح القصيدة) كان شرحًا لقصيدة ابن الدهّان ، وغيرها من الشروح[2] منها ما وصل إِلينا ومنها ما لم يصل ولكن ذكرته الكتب التي ترجمت لابن الخبَّاز – رحمه الله – .

ولأَنَّ كتاب النهاية كان شرحًا للكفاية وكلاهما لابن الخبَّاز لم يتقيد في منهجهِ في النهاية كما تقيَّدَ في الشروح الأُخرى التي أَلّفها على مؤلفات سابقيهِ ، فكتاب النهاية شرحٌ طويلُ الذيل جدًّا كما قال عنه تلميذهُ ابن الشَّعار: ((وهو كِتابٌ طويل الذيل جدًا قلَّ أَن يؤتى على مثل مسائلهِ وقد أَملى كثيرا منه))[3] .

فالنهاية إذن هو المؤَلَّف الذي يُوضح لنا منهج ابن الخبَّاز العلمي لما ذكرناه آنفًا ويمكننا بيان منهج ابن الخبَّاز في النهاية بحسب الآتي :

---

(1) الفريدة في شرح القصيدة : 27 .

(2) للمزيد يُنظر الصفحة (16– 19) من الرسالة .

(3) قلائد الجُمان : 1/ 255 ، وينظر: كشف الظنون : 1989/2.

أولاً: مقدمــة الكتاب:

بدأَ ابن الخبَّاز كتابه بمقدمةٍ استهلها بحمدِ الله تعالى ضمّنها آيات من القرآن الكريم والصلاة على رسول الله (محمد) – صلى الله عليه وسلم – .

ثم أَتبعها بعبارات جميلة يُوضح فيها فضلَ اللُّغة العربية قائلًا : ((فاعلَمْ أَنَّ اللُّغة العربية أَشرفُ اللُّغاتِ أَصلًا وفرعًا ، وأَحسنُها بيانًا وفضلًا ، وأَكثرها عند الله فضلًا ، وأَقومُهَا مبنىً وأَصوَبها معنىً ، وأَرجَحُها وزنًا، وأَعذبُها لحنًا ، تروق السامِعَ بأَحكام معانيها وتستميل النفسَ بإبداع معانيها))[1] .

ثُمَّ أخذَ يُمثِّل لبيان فضل اللُّغة العربية لارتباطها بالقرآن الكريم والسُنَّة، فمعرفة العربية تفضي إلى معرفة كتاب الله و سُنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – يقول في ذلك : ((والكتابُ والسُنة شجرتان لا يُجنِي ثمارهما ، وبحران لا يَرِدَ غمارهما إلاّ من عَرفَ اللُّغة والنحو ، إذ اللُّغة تُفيد المفردات والنحو يُفيد المُعربات ، و هما طريقان يُفضي سُلوكهما بمنار الفكر إلى الدين))[2] وأخذ يمثلُ لفضل اللُّغة العربية بآي من القرآن وأَحاديث من السُنة النبوية الشريفة .

ثُمَّ أَخذَ يشكو جهل أَهل عصرهِ وزمانهِ وعدم اكتراثهم للعلم والعلماء قائلا: ((وقد بَلَوتُ من أَخلاق جُهلائها وعُلمائها ما يُحيّرُ البصر والبصيرة ويقعدُ بطالب العلمِ إدراكه ، ويَقْدُم بالإنسان إلى نيل الخسيسة ، ولقد كَشفتُ أَغطيةَ عقائدهم في الأُدباء وتأملتها بعين الفكر الصادقة ... فكففتُ غربي ، وغضضتُ بصري ، وعلمتُ أَني لو تقرَّبتُ إليهم ، وكان الخليل و سيبويه بين جَنْبَيَّ ، لمْ أَزدَدْ منهم إلاّ بُعدًا))[3].

ثم ختم مقدمته بذكر سبب تأليف كتابه النهاية ذاكرًا منهجه في الكتاب قائلًا: ((وفصلتُهُ أَحسنَ التفصيل وسهّلت عباراته أبلغ التسهيل ، وجمعت فيه بين الحكم والتمثيل والتعليل ، ولم أَقنع لَهُ مِن المسائل بالقليل ، وأَتيتُ فيه على المسائل الخلافية

---

(1) النهاية في شرح الكفاية : 1/ 2 ، وينظر ابن الخباز النحوي: (رسالة ماجستير):19–22.

(2) النهاية في شرح الكفاية :1/ 3.

(3) المصدر نفسه : 12/1 .

المشهورة مما تنازع فيه الفريقان: البصريون و الكوفيون ، ولم آل جهدًا في تنقيحهِ و تهذيبهِ و ترصيعه وتذهيبه))[1] .

ثانيـاً: ترتيب الموضوعات :

إنَّ من يطلع على كتاب (النهاية في شرح الكفاية) يَجدُ سمةَ الترتيب واضحة عند ابن الخبَّاز كلَّ الوضوح ، فهو يرتب موضوعات الكتاب في أَبواب ، ويرتب المادة في داخل الباب الواحد، وأَول الأَبواب النحوية التي ابتدأ بها هو باب (بيان النحو) ، إذ عرض فيه معنى النحو اللُّغوي والصناعي ، ثُمَّ باب(القول والكَلِم) ، ورتَّبَ أَنواع الكلم داخِل هذا الباب فبدأ بالاسم معللا سبب بدئه به ذاكرًا حدّه وعلاماتَه، واللُّغات الواردة فيه ، ثم نراه ينتقلُ إِلى الفعل ذاكرًا حدّه وعلاماته ، ثم ينتقِل إِلى الحرف ذاكرًا حدّه وأَقسامه ثم أَفرد بعد ذلك بابًا لهذهِ الكلمِ الثلاثة أَسماه باب (ما يأتلف كلامًا من هذهِ الكلمِ) .

ثُمَّ ينتقلُ بعد ذلك إِلى باب (الإِعراب) ثم باب (البناء) ليمهد لكل منهما بمعنيين: لُغوي و صناعي ليبسط المعنى ويقربهُ إِلى القارىء. و قدَّم ابن الخبَّاز باب(الإِعراب والبناء) على (المُعرب والمبني)، لأَنَّهُ يرى أَنّ الكَلِمَ المُعرب أَو المبني لا يُعرفُ إِلاّ إِذا عُرِفَ قبله حدّ الإِعراب والبناء.وفي ذلك دليل واضحٌ على ترتيبه المنهجي للموضوعات.

وبعد ذلك يفصّلُ القولَ في الكلمِ المُعربة ويقسمها على قسمين: الاسم المتمكن، والفعل المضارع. ثُمَّ ينتقلُ إِلى المبنيات ممهدًا لها بذكر نُبَذٍ من أَحوال المبنيات ثُمَّ بعد ذلك يُفصّلُ في أَصناف المبنيات وهي ثلاثة : الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع والحروف كلّها [2] .

ثّم ينتقل إِلى (باب الأَسماء) مبتدئًا بباب (إِعراب الاسم الصحيح)، ثمَّ (باب إِعراب الاسم المعتل) ثُمَّ (باب الأَسماء الستة) ثُمَّ باب (التثنية) مبتدئًا بمعنييها اللُّغوي والصناعي ذاكرًا مسائل تخص التثنية يليها (باب الجمع) ليصل إِلى (باب الأَفعال) .

---

(1)النهاية في شرح الكفاية : 1/ 18 .

(2) يُنظر : المصدر نفسه : 1/ 203 . وينظر ابن الخباز النحوي: (رسالة ماجستير):19-22.

ثُمَّ ينتقل إلى باب المرفوعات مبتدئًا بباب (المبتدأ)، ثم (باب الخبر)، ثم (باب الفاعل) ثم (باب تنازع الفعلين معمولا واحدًا)، ثم (باب ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ) وهو الفعل المبني للمجهول ، ثم باب (كان وأَخواتها) ثم باب (ما ولا المشبهتين بـ (ليس)) يليه باب (أَفعال المقاربة) ثم باب (نِعمَ وبئِسَ) ثم باب (حبّذا) يليها باب (التعجب) ليصل إلى باب (إِنَّ وأَخواتها) ثم باب (النفي بـ(لا) النافية للجنس) ثم باب (ظننت وأَخواتها) ثم يصلُ بعد ذلك إلى (باب المنصوبات) ذاكرًا سبب تأخيرها بعد المرفوعات[1]. ثم يُقسِم المنصوبات إلى قسمين (مفعول ومشبه بالمفعول) مُعللًا سبب هذا التقسيم[2] . ثم يُقسِم المفاعيل إلى خمسة أَقسام مبتدءًا بالمفعول المطلق ثم المفعول به ذاكرًا أَوجه تفضيل المفعول به على غيره من المفاعيل[3] .وبهذا الباب خُتِمَ الكتاب الذي بين أَيدينا.

ومما تجدرُ الإشارةُ إليه أَنَّ محقق الكتاب الدكتور الفاضل (عبد الجليل محمد عبد الجليل) ذكر في قسم الدّراسة في الجزء الأَول من الكتاب أَبوابًا أُخر بعد باب المفعول بهِ وهو ما ذكرتهُ أَيضًا الباحثة (سهاد جاسم عباس) في رسالتها الموسومة بـ(ابن الخبَّاز النحوي) ، ولكنني لم أَجد تلك الأبواب في نسخة الكتاب المُحقق التي اعتمدت عليها[4].

ثالثًا : طريقة الشرح:

إِنَّ قارئَ كتاب (النهاية في شرح الكفاية) يرى أَنَّ طريقة شرح ابن الخبَّاز واضحة وميسّرة وهذا الأَمر ذكره ابنُ الخبَّاز في مقدمته كما ذكرناه سابقًا فقد أوضح أَنَّهُ بعد انتهائهِ من إملاء (كفاية الإعراب) تصفحه جيدًا رأى به حاجة إلى شرحٍ وتفصيل لتُكمل فائدته فشرعَ إلى تأليف (النهاية) ليكون شرحًا للكفاية يُبسط فيه مسائلَهُ ويسهل عباراته ويجمع فيه ما فاته في الكفاية .

---

(1) يُنظر: النهاية في شرح الكفاية : 6/ 1657 – 1659 .

(2) يُنظر : المصدر نفسه 6/ 1663 .

(3) يُنظر : المصدر نفسه : 6/ 1711 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : دراسة المحقق:37–39 ، وابن الخباز النحوي: (رسالة ماجستير) : 22.

وطريقة الشرح التي اعتمدها ابن الخبَّاز في النهاية في شرح الكفاية هي أَن يُورِدَ متنَ الكفاية ثم يبدأ بشرحِهِ و التعليق عليه فمن ذلك مثلًا قوله في شرح ديباجة (الكفاية) يقول: ((قولُهُ: اللهَ أحمدُ . إنَّما بدأ باسم الله تعالى لوجهين : أَحدهما: أَنَّ هذا الاسم أَشرف الأَسماء ، لأَنَّ مُسمّاه أَشرف المُسَمين ، وهو مخصوص به دون غيرِهِ. والثاني: أَنَّ تقديم المفعول على الفعل يوجبُ اختصاص الحكم فقوله: اللهَ أَحمدُ، بمنزلة قوله : لا أَحمدُ إلاّ اللهَ))[1].

ومن الأَمثلة على ذلك أَيضًا قولُهُ في باب (القول والكلِم) في حديثه عن علامات الاسم يُوردُ متن الكفاية قائلًا: ((أَمّا علامات الاسمِ فهي قسمان : لفظية و معنوية)). ثم يبدأ بالشرح والتفصيل والتمثيل لذلك قائلا في النهاية: ((فاللَّفظية ما تُكلِمَ بها وهي أَقوى من المعنوية ، كما أَنَّ الإِعراب الظاهر أَقوى من المُقدّر))[2] ويفصل القول في العلامات اللَّفظية ، ليصل بعد ثماني عشرةَ صفحة إِلى العلامات المعنوية[3] .

واتسم منهج ابن الخبَّاز في شرح كتابه بالتفصيل والتحليل والإكثار من التعليل. وهذا المنهج سبقهُ إِليه الكثير من المؤلفين وهو ظاهرة غلبت على شروح المتون.

رابعًا : إثارة الأَسئلة والإجابة عنها:

اتّبع ابن الخبَّاز في اغلب مؤلفاته أسلوب الحوار والمناقشة ، وهذا الأسلوب انتهجه الكثير ممن سبقوه حتى صار سمةً بارزة من سمات التأليف النحوي ، وأسلوبه التعليمي المتمثل بالحوار والمناقشة وطرح السؤال والإِجابة عنه نجدهُ واضحًا تمام الوضوح في عرضهِ لكثير من مسائل الكتاب حتى أَنَّه قد لا توجد مسألةٌ عنده خالية من هذا الأسلوب وهذا ليس في مؤلَّفِه هذا فحسب بل نجدهُ في أَغلب كتبهِ ولاسيّما الشروح .

فهو عند عرضِهِ لمسألةٍ معينة يبدأ بطرح أَسئلةٍ عِدَّة ليُجيب عنها ليَصِلَ إِلى إِقرار حُكمٍ نحوي ، أَو إِبطال رأي من الآراء ، أَو لتسهيل فهم مسألة معينة فضلًا عمّا في هذا الأسلوب من جذبٍ لإِنتباه القارئ قال: ((فإِن قلتَ كذا ... قلتُ كذا)) والأَمثلة على ذلك

---

(1) النهاية في شرح الكفاية : 1/ 19، ويُنظر : دراسة المحقق : 39 .

(2) المصدر نفسه : 1/ 71 .

(3) يُنظر : المصدر نفسه : 1/ 89 .

كثيرةٌ في كتابهِ نذكرُ منها للتمثيل لا للحصر ففي حديثهِ عن دخول حروف الجر على أَحد جزأي (إن وأَخواتها) قال: ((فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يعمل حرف الجر في الجزأين معًا ؟ قلت: لأنَّ حرف الجر لم يشبه الفعل))[1] .

وفي مثال آخر قال عند حديثهِ عن اسم كان وخبرها: ((فإن قلتَ: فهل يجوز تسمية المرفوع فاعلًا ، وتسمية المنصوب مفعولًا ؟ قلتُ: نعم ، قد جاء ذلك في كلام سيبويه[2]... فإن قِيلَ : فَلِمَ عَمِلتْ كان وأَخواتها ؟ قُلْتُ: لأَنَّه قد ثبتَ أَنَّها أَفعال ، ولأنّهم أَدخلوها على المبتدأ والخبر، كظننت واخواتها فعمِلتْ, ورفعها ونصبها غير حقيقيين))[3].

وهذا الأسلوب الذي اتبعه ابن الخبّاز يشدُّ انتباه القارئ ، و يظهر أَنَّهُ يبتغي من ورائِه الوصول بالقارئ إلى أَيسر السُبُل في فهم المسائل النحوية .

خامسًا : عنايَتهُ بالحدود النحوية

عُنِي ابن الخبّاز بشرح الحدود النحوية التي نقلها عن العُلماء الذين سبقوه بشيءٍ من التفصيل[4] فمن ذلك مثلًا في تعريفه النحو ذكر له معنيين هما: لُغوي وصناعي وقد ذكر أنَّ المعنى اللُّغوي يأتي بمعنى سبعة أَشياء ذكرها مع التمثيل لكل منها، وأَمَّا المعنى الصناعي فيذكرُ لَهُ تعريف أَبي علي الفارسي قائلًا: ((وأَمَّا المعنى الصناعي، فقد قال أَبو علي[4] في الجزء الثاني من الإيضاح : إنّهُ علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلام العرب))[5] ويبدأ بشرحِ كلِّ كلمةٍ في هذا التعريف شرحًا مستفيضًا مع التمثيل والاستشهاد.

---

(1) النهاية في شرح الكفاية :5/ 1332 .

(2) يُنظر الكتاب : 1/ 45 .

(3) النهاية في شرح الكفاية : 4/ 1069 .

(4) ينظر: المصدر نفسه : دراسة المحقق:41-43.

(4) ينظر : التكملة : 181.

(5) النهاية في شرح الكفاية : 1/ 38 – 39.

ثُمَّ ذكر بعد تعريف الفارسي تعريفًا لابن السراج قال: ((وقد قال ابن السراج[1] في أَول الأُصول: النحو إِنَّما أُريد به أَن ينحو المتكلم به إِذا تعَلّمه كلام العرب))[2] .

وعُني ابن الخبَّاز أَيضًا بملاحظة ما قالَهُ العلماء في بعض الحدود والتعريفات ، وأَشار إِليها فما وَجَدَه صحيحًا أَقرّهُ وما وجدهُ مخالفًا قوَّمَهُ فمثال ذلك ما أَوردهُ في تعريف الاسم ، قال : ((وسيبويه[3] ـ رحمه الله ـ لم يحدَّهُ بل اكتفى فيه بالمثال ، فقال: فالاسمُ نحو: رجلٌ و فرس))[4] .

ثُمَّ ذكر عددًا من تعريفات النحويين للاسم مُقوّمًا ما قيلَ ، يقول ابن الخباز: ((ومن النحويين مَن قال: الفعلُ و الحرفُ معدودان ، فالاسمُ ما عدا ذلك ، ومنهم من قال في حدَّه : الاسمُ ما أَبانَ عن مسمى ، وهذا التعريف فاسد ، لأنَّ المُسَمى مُسَمىً قبل الاسم ، و المُسَمى ما ثبت له الاسم ، فلا يُعرف أنَّ هذا الشيء مسمى إِلاّ بعدَ معرفة الاسم ،... ومنهم من قال في حدَّه : هو ما استحقَ الإِعراب في أَصلِ وضعِهِ ، وهذا التعريف أَيضًا غير مستقيم ، لأَنَّهُ لم يذكُرْ وصفًا حقيقيًا ، بل ذكر شيئًا من العوارض ، و الحدُّ إِنَّما هو القولُ الدال على ماهية الشيء وهذا لم يدلْ على الماهية))[5] .

فابن الخبَّاز يرى أَنَّ التعريف الذي في كتابهِ هو أَقربُ ما قِيل في حدِ الاسم قال: ((والحدُّ الذي في هذا الكتاب أَقربُ ما قِيل وهو مأخوذٌ من كلام الرئيس أبي علي في النحاة ، وهو أَنْ تقول : حدُّه : كلمةٌ تدلُ على معنى في نفسها من غير أَنْ تدلَّ على زمانِهِ))[6].

---

(1) يُنظر : الأُصول في النحو : 1/ 35 .

(2) النهاية في شرح الكفاية : 1/ 40 .

(3) يُنظر : الكتاب : 1/ 12 .

(4) النهاية في شرح الكفاية : 64/1.

(5) المصدر نفسه : 64/1-65 .

(6) النهاية في شرح الكفاية : 65/1 ، ويُنظر : دراسة المحقق : 42 .

وفي تعريف الحروف نجدهُ يعرضُ عبارات النحويين في حدَّهِ ، ثم يأخذ بتعريف عبد القاهر الجرجاني قائلا : ((وذكر عبد القاهر في المقتصد[1] له حدًّا لا بأسَ به ، وهو الذي ذكرناهُ في الكفاية ، وإنْ كُنَّا قد غيرنا بعض أَلفاظهِ وهو : أَنَّ الحرف : ما دلّ على معنًى غير متصرفٍ ، ولم يكُن لَهُ إعراب من وجه ، ولم يتضمن الزمان))[2].

نخلص مما سبق إلى أَنَّ ابن الخبَّاز اعتنى بإيراد الحدود النحوية ذاكرًا قائلها ومبيناً معانيها ولمْ يكتفِ بإيرادها بل جاء مقومًا إيّاها ورادًا بعضها و واضعًا حدودًا يجدها أَشملَ مما ذكرهُ العلماء قبله .

سادسـاً : عنايتُه بعدد من المسائـلِ :

اعتنى ابن الخبَّاز بعدد من المسائل عناية خاصة جعلته يؤكد على القارئ النظر فيها و البناء عليها لأَنَّه رأى فيها شحذًا للفكر و تقوية للذهن لا بل يذهب إلى أَكثر من ذلك فجعلها للقارئ بمثابة الإمام الذي يقتدي بهِ و الركن الذي يعتمد عليه ؛ لأَنَّه تعرض لتفريعها و التفصيل فيها .

ففي باب المبتدأ و الخبر[3] عند حديثه عن جواز الإخبار عن الحدث بظرف المكان و كذلك جواز اجتماع أَكثر من ظرف مكان في الجملة الواحدة ، يوردُ مسائل في هذا الأَمر و يفصلُ فيها و بعد أَن ينتهي يصرح بأَنَّه وحده من تعرض لتفريعها قال: ((قد استقريتُ كثيرًا من الشروح ، وما رأيتُ أحدًا يتعرض لتفريعها))[4].

ومن أَمثلة هذه المسائلِ أيضًا مسألة ذكرها في باب (ظنّ وأَخواتها)[5] تخصُ مفعولي ظنّ إذ فصّلَ في هذه المسائل تفصيلا كثيرًا و أَطال الكلام فيها ذاكرًا أَوجها

---

(1) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 85/1 .

(2) النهاية في شرح الكفاية : 1/ 124 ويُنظر : دراسة المحقق : 42 – 43 .

(3) يُنظر : المصدر نفسه : 717/3 – 718 .

(4) المصدر نفسه : 718/3 .

(5) يُنظر النهاية في شرح الكفاية :1652/6 .

إعرابية كثيرة في مفعولي ظنّ و بعد انتهائه منها نصحَ القارئ بتدبر تلك الأَوجه قائلا: ((فتدبر هذه الأَوجه ، فإنَّها تشحذُ الفكِرَ وتقوي الذهنَ))[1].

سابعـًا : إحالــة الموضوعات إلى أَبوابها و مباحثها :

مما انماز به منهج ابن الخبَّاز في النهاية هو عدم الخلط بين الموضوعات فنجده حين يتحدث عن مسألة ما يتداخل موضوعها بغيرها من الموضوعات يؤجل الحديث عنها و لا يَعمد إلى شرحها إلاّ في بابها أَو مبحثها مشيرًا إلى أَنَّه سيتناولها في بابها . فمن أَمثلةِ ذلك عند ذكرِهِ نبذًا من أحوال المَبْنيّات يقول: ((والمبني على الكسرِ من الأَسماء : هؤلاءِ ، و أَمسِ ، و حذارِ، و جَيْر ، أَمَّا (هؤلاء) فاسمُ إشارة ... و لبنائهِ علَّتان ذكرتهما في بناء (ذا) ، و تتعلق به مباحثُ أُخر من جهة التصغير تذكر في بابهِ))[2].

ثُمَّ يُتِمُ حديثه عن (أمس) و ينتقل إلى (حَذارِ) لُيبين لنا عِلَّة بنائها يقول : ((وأَمَّا حَذارِ فهي اسم فعل بمعنى (احذر) وعلّة بنائها وقوعها موقع فعل الأمر... و(لفعال) خمسةُ أَقسام نذكُرُها في باب أَسماء الأَفعال إن شاء الله))[3].

وإنَّما عَمِد ابن الخبَّاز ـ رحمه الله ـ إلى هذا الأسلوب تحاشيًا للملل و التكرار والخلط و طَبْعِ الكتاب بطابع الترتيب و الدِقّة .

المبحــث الثـــانـي
مـوارده العـــلمـــيـة

أولًا: الأعلام:

(1) المصدر نفسه : 1652/6 ويُنظر : 1491/5 .

(2) المصدر نفسه : 1/ 278 .

(3) المصدر نفسه : 287/1 .

لقد تعددت المصادر التي نقل عنها ابن الخبَّاز ـ رحمه الله ـ فقد اعتمد في مؤلفاته على مصادِر عدّة ومؤلفهُ الذي بين أيدينا خير دليل على ذلك . فقد نقل عن أَعلام النحو واللُّغة وهو لم ينقل عن طائفة معينة من النحاة وإنَّما نقل عن أَعلام المدرسة البصرية كـ(الخليل (ت: 175هـ) ، وسيبويه (ت:180هـ) والأَخفش الأَوسط (ت:215هـ) ، والمبرِّد (ت:286هـ) ، والزجاج (ت:311هـ) ، وابن السراج (ت:316هـ) ، والسيرافيّ (ت:368هـ)) وأَخذ أَيضًا عن أَعلام المدرسة الكوفية كـ(الكسائيّ (ت:189هـ) ، والفرَّاء (ت: 207هـ) وثعلب (ت:291هـ))، وأَخذ أَيضًا عمَّن جَمع بين المدرستين كـ(الفارسي(ت:377هـ)، وابن جني (ت:392هـ) ، وأَخذ عن المتأخرين أَيضًا كـ(عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ)، والزمخشريّ (ت:538هـ)). وهو لا ينقل عنهم مجرد النقل وإنَّما نجدهُ أَحيانًا يوافقهم ، وأَحيانًا يعترضُ ويردُ عليهم .

وسأذكرُ في هذا المبحث العلماء الذين نقل عنهم ابن الخبَّاز مع التمثيل لذلك ، مبتدئةً بشيخه أَبي حفص الضرير (ت:613هـ) كونه المصدر الأَول لابن الخبَّاز فقد أَخذ عنه سماعًا ومشافهةً ، مرتبةً من بعده كلًا من الأعلام في مدرسته بحسب سِنِي وفياتهم. تاركةً الحديث عن موافقاته ومخالفاته لهم إِلى الفصل الثالث – بإذن الله تعالى.

1– شيخه (أَبو حفص الضرير) (ت:613هـ) :

هو عمر بن أَحمد بن مِهران العلامة أَبو حفص الضرير النحوي العراقي السوادي ، ويُقال لَهُ أَيضًا: العسفني نسبةً إِلى عين سفنة قرية بنواحي الموصل[1] .

لقد كان أَبو حفص الضرير المصدر الأَول الذي استمدَّ منه ابن الخبَّاز مادته العلمية سماعًا ومشافهةً ، فقد نقل عنه كثيرًا في مؤلفاته وكتابه النهاية الذي بين يدي البحث خير دليل على ذلك .

وكان ابن الخبَّاز أَمينًا جدًا وهو ينقلُ عن شيخهِ فهو لا يأخذ عنه شيئًا إلا وقد صرَّح به أَو أَشار إِليه في مؤلفاته ، إِلى جانب ذلك فنحنُ نرى من خلال حديثه عن شيخه تأدبهُ الشديد معه ، فإن سمِعَ منه ما يُخالف ما سَمِعه من غيره يوجه ما سمعه ويؤول لَه ويُخرّجه تخريجًا من غير أَن يقدح في شيخهِ أَو يخطِأَهُ ، فمن ذلك مثلا قولُهُ

(1) يُنظر : تاريخ الإِسلام ووفيات المشاهير والأَعلام : 377/13 .

في باب (ظنَّ وأَخواتها) : ((وسألتُ شيخنا ـ رحمهُ الله ـ هل أُلغيتْ هذهِ الأَفعال مع التقدمِ في شيءٍ من الكلام ؟ فقال : نعم وأَنشدني قول الشاعر :

كذاك أُدِبتُ حتى صار من خُلُقي أَنّي وجدتُ ملاك الشيمة الأَدبُ[1]

وهو لبعض الفزاريين فجعلتُ ذلك إِمامًا أَقتدي به ، فنظرتُ بعد موته في شرح الحماسة للمرزوقي ، فلما بلغتُ باب الأَدب ، وجدتُ فيه هذا البيت والذي قبله منصوبي الروي وهما :

أُكنيهُ حتى أُناديه لأكرمه ولا أُلقبُه والسوأة اللقبا

كذاك أُدِبتُ حتى صار من خُلُقي أَنّي وجدتُ ملاك الشيمة الأَدبا[2]

وقال المرزوقي: إِنَّ اللَّقب ينتصب بـ(القبه) على أَنَّه مصدر، و(السوأة) ينتصب على أَنَّهُ مفعول معه ، أَراد: (لا أُلقبه اللَّقبَ مع السوأة) ، وإِذا كان الأَمرُ على هذا فالرفع ضعيف جدًا ، ولا اتهم الشيخ في روايته ، والذي عندي: أَنَّ هذين البيتين إِن كان معهما شيء آخر من الشعر في بحرهما وقافيتهما ، فإِن كان مرفوعًا فلرفعهما وجه ؛ أَمّا البيت الأول ، فيمكننا أن نرويه: (والسوأةُ اللقبُ) على أن يكونا مبتدأً وخبرًا، والجملة في موضع الحال والعاملُ فيها (أُلقبه). أمّا البيت الثاني فنرويه: (ملاك الشيمةِ الأدب) على حذف ضمير الشأن من (وجدتُ) . وإِن كان الذي يضامُّهما منصوبًا ، فنصبهما متغير ، لأَنَّه لا يجوز العدول عن الظاهر إِلى التأويل ، مع أَنَّ فيه تخالفا بين القوافي ... والمؤاخذة على الشيخ متوجهة من حيث أَنَّه عدَّ ذلك إِلغاءً ولو جعله من باب حذف ضمير الشأن ، لكان أَحسن))[3] .

وهو لا ينقل عن شيخه ما يسمعه عنه فقط وإِنَّما ينقل أَحيانًا ما سمعه شيخه عن الآخرين ، فمن ذلك مثلا ما نقله عن شيخه من قول في اشتقاق لفظة (المضارع) قال : ((وسمعتُ شيخنا يقول : قد قِيل : إِنَّ المضارع مقلوب المراضِع فيكون وزنَه (مُعافِل) ووجه ذلك: أَنَّهُ لما كان معربًا كالاسم ، صارا كالراضعين من ثدي واحد . وفي هذا

---

(1) يُنظر : شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي) : 805/1 ، والحماسة البصرية : 7/2.

(2) يُنظر : شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي): 805/1 .

(1) النهاية في شرح الكفاية : 1611/6 – 1612 .

تعسُف ؛ لأَنَّ القلِبَ على خلاف الأَصل))[1]. ومما ينبغي التنبيه إليه أَنَّ الدكتور(عبد الجليل محمد عبد الجليل) محقق كتاب النهاية ذهب في قسم الدراسة إلى أَنَّ ابن الخبَّاز قد وصف شيخه هنا بالتعسف[2] وهو ليس كذلك ؛ وإنَّما وصف من نقل عنه الشيخ ذلك؛ لأَنَّ شيخه هنا ناقلٌ للقول فقط .

ومن أَمثلة نقله عن شيخه عن علماء آخرين نقله عن المبرِّد في تسمية الفاعل، قال ابن الخبَّاز : ((وسمعتُ شيخنا ينقلُ عن المبرِّد أَنَّهُ قال : (لا يُسمى الفاعِل فاعلا إلا بِعبرة إحداث الفعل ، وهذا مراعاةً للمعنى اللُّغوي فينبغي له إذا قلنا: (ما قام زيد) ألّا يسميه فاعلًا ؛ فإنْ سمّاه فاعلًا ؛ فإنَّما ذلك لأَنَّ النفي طارئٌ على الإيجاب والأَصلُ : ما قامَ زيد ، وهو في قولِهِ : قام زيد يسميه فاعلًا))[3] .

وأَحيانًا يسألُ ابن الخبَّاز شيخه ليتلقى منه الإجابة عن أَمرٍ لا يعرفه . ومن أَمثلةِ ما تلقاه عن شيخه من إجابات لأَسئلةٍ طرحها عليه ما نجده في باب (الأَفعال) عند حديثه عن الفرق بين النهي والأَمر قال: ((والفرقُ بين النهي والأَمر من ثلاثة أَوجه:... الثالث: أَنَّ الأَمر تارة يكون بحرف وتارة يكون بالصِّيغة ، وأَمَّا النهي فإنَّه لا يكون إلا بحرف نحو: لا تقُم ، وسألت الشيخ : لِمَ كان الأَمرُ كذلك ؟ فقال: إنَّ الأَمر يُطلبُ بِهِ إيجاد الفعلِ ، فهو كالواجب، والواجب ليسَ لَه حرف ، نحو: قامَ زيد ، والنهي يُطلبُ بِهِ رفعُ الفعِل وتركِهِ ، فهو كالنفي ، والنفي يفتقر إلى حرف ، نحو: ما قام زيد))[4] .

ونجدُ ابن الخبَّاز أَحيانًا ينقل عن شيخه ما أَورده من توجيهات نحوية ومن أَمثلةِ ذلك ما أَورده ابن الخبَّاز في باب (تنازع الفعلين معمولا واحدًا) قال : ((وأنشدتُ الشيخ لمسلم ابن الوليد[5] :

أَحبُّ التي صدَّت وقالت لتربها ... دعيه الثريّا منه أَقرب من وصلي

أَماتت وأَحيت مهجتي فهي عندها ... معلقة بين المواعيد والمطلِ

---

(2) المصدر نفسه : 217/1 .

(3) يُنظر :المصدر نفسه : دراسة المحقق : 56 .

(4) المصدر نفسه : 846/3 .

(1) النهاية في شرح الكفاية :622/2 – 623 .

(2) ديوان مسلم بن الوليد :64.

فقلتُ له: بِمَ ينتصب (مهجتي) ؟ فقال: بـ(أَحيت) لأَنَّه لو نصبه بـ(أَماتت) لقال: (أَماتَتْ وأَحيَتْها مهجتي) يُريد: أَماتت مهجتي وأحيتها ، فلما لم يُضْمر مع الثاني، دلَّ على أَنَّهُ معمول الأَول. فقلتُ للشيخ ، هذا لا يلزم ؛ لأَنَّهُ لا يجوز عندكم حذف ضمير المفعول من الثاني فهلا قلت: إِنَّه منصوب بالأَول ، وقد حُذِفَ ضمير المفعول من الفعل الثاني ؟ فقال: الجيّد إضماره مع الفعل الثاني ، وأَمَّا حَذفُهُ ، فليس بالقوي ، فأَيُّ حاجةٍ بنا إِلى الأَضعف؟))[1] .

- من أَعلام المدرسة البصرية :

سيبويه :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أَبو بشر ، الملقب بسيبويه: إِمام النحاة، وأَول من بسط علم النحو[2] .

يُعد كتاب سيبويه المصدر الأَول والأَكثر الذي نقل عنه ابن الخبَّاز بعد شيخه ، فقد اعتمد ابن الخبَّاز على الكتاب اعتمادًا كبيرًا في مؤلفاته وكتاب النهاية خير دليل على ذلك .

فقد نقل عنه مسائل وأبياتًا شعرية كثيرة ، ومواضع نقل ابن الخبَّاز عن الكتاب كثيرة جدًا وسنكتفي بإِيراد عددٍ من الأَمثلة .

تنوع نقل ابن الخبَّاز عن سيبويه فهو أَحيانًا ينقل أَقوال سيبويه في مسائل معينة، فمن ذلك مثلا ما أَورده ابن الخبَّاز من قول سيبويه في (ما) في صيغة التعجب (ما أَفعله) قال : ((الأَول: (ما) وفيها ثلاثة أَقوال: الأَول: قول سيبويه[3] وهو أَنَّها مبهمة نكرة غير موصولة ولا موصوفة ، وهذا هو الذي يُناسِبُ باب التعجب ، لأَنَّ التعجب إِنَّما يكون من شيء خُفِي سببه))[4] .

---

(3) النهاية في شرح الكفاية : 906/3 – 907 .

(4) ينظر: إنباه الرواة : 346/2 .

(1) يُنظر : الكتاب : 72/1 – 73 .

(2) النهاية في شرح الكفاية 5/ 1284 ، وللمزيد يُنظر : 1373/5 ، 1399 ، 1435 .

وينقلُ ابن الخبَّاز أَحيانًا عن سيبويه ما أَجازه في بعض المسائل منها مسألة (ضربتُ وضربني قومك) قال: ((تقول: (ضربتُ وضربني قومُك) إذا أَعملتَ الثاني، فإِنْ أَعملتَ الأَول قلت: (ضربتُ وضربوني قومُك) فتُضمر (هم) لأَنَّ التقدير: ضربتُ قومكَ وضربوني ، وأَجاز سيبويه[3]: (ضربتُ وضربني قومَك) تنصبُ قومك ، وتجعل في ضربني (هم) على لفظ الإفراد ، كأَنَّك تحمله على الجمع ، أَو على المذكور))[4] .

ومما نقله عن سيبويه جملة من المسائل في باب (إِنَّ وأَخواتها) رأى أَنَّ فيها رياضة للناظر قال: ((وذكر سيبويه حين ذكر حذف الخبر بهذه المسائل مسائل أُخر، ليست من حذف الخبر في شيء ولكننا نذكرها،لأَنَّ فيها رياضة للناظر))[5]منها:

- مسألة ((تقول: (إِنَّ بالطريق أَسدًا رابضًا ورابِض)[6] ، فالنصب من وجهين: أَحدهما: أَنْ يجعله حالا من المستكن ، والآخر: أَن تجعله صفة للأَسد ، ولا يجوز أَن يكون حالا من الأَسد ...))[7] .
- مسألة ((تقول: (إِنَّ قريبًا منك زيدٌ وزيدًا)[1]، فالنصبُ على أَنَّ (قريبًا) اسم (إِنَّ) وفي منك وجهان: أَحدهما: أَنْ تتعلق به ، والآخر: أَن يكون صفةً لهُ وهو الجيد))[2] .

وهناك الكثير من مسائل الكتاب التي أَوردها ابن الخبَّاز في النهاية[3] .

الأَخفش الأَوسط

---

(3) ينظر: الكتاب : 76/1.

(4) النهاية في شرح الكفاية : 905/3 ، وللمزيد يُنظر : 5/ 1397 ، 1555.

(5) المصدر نفسه : 1377/5 .

(6) يُنظر : الكتاب : 143/2 ، وشرح الكتاب : 501/3 .

(7) النهاية في شرح الكفاية : 1377/5 – 1378 .

(1) يُنظر : الكتاب : 142/2 ، وشرح السيرافي : 499/3 ، والأُصول في النحو 248/1 .

(2) النهاية في شرح الكفاية : 1379/5 .

(3) للمزيد يُنظر : 1377/5 – 1380 .

هو سعيد بن مسعدة المجاشعي ، البلخيّ ثم البصري . أَبو الحسن ، المعروف بالأَخفش الأَوسط ، نحوي ، عالم باللُّغة والأَدب[1] ، ومن أَكابر نحاة المدرسة البصرية .

وآراء الأَخفش وأَقواله التي أَوردها ابن الخبَّاز في النهاية كثيرة والتي منها مسائله الخلافية بينه وبين النحاة الآخرين وستذكر في موضعها بإذن الله تعالى .

وسأورد نماذج مما نقله ابن الخبَّاز عن الأَخفش :

- ما زادَهُ الأَخفش على سيبويه في حديثه عن أَقسام الكلام يقول : ((وزادَ أَبو الحسن الأَخفش المستقيم الخطأ ، وهو: أَن تُريد كلامًا ، فتغلط بغيره ، مثل أَن تريد أَن تقول: (ضربتُ زيدًا) فتقول: (ضربني زيدٌ)))[2] .
- ما أَجازه الأَخفش في قول العرب (أَهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم) وهو يتحدث عن الفرق بين الأَلف واللام المعرفة للجنس بغيرهِ والمعرفة بالعموم،قال: ((والفرقُ بين هذهِ وبين التي قبلها: أَنَّ هذهِ دخَلَت على جمعٍ صريح ، فأَفادَتْ منه العموم ، وتلك وإِن دَخَلت على مفرد ، فهو في المعنى جمع ، ولذلك أَجازَ أَبو الحسن الأَخفش[3]: (أَهلك الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهَمُ البيض) فوصفه بالجمع ، حملا على المعنى ، هذا إِذا لَمْ يُرِد دينارًا ولا درهمًا معهودين))[4] .
- ما قالَهُ الأَخفش في معنى (بَجْل) ، قال ابن الخبَّاز: ((وفي معنى حَسْبُ: بَجْل، وهي اسم ، قال الأَخفش[5]: هي ساكنة أَبدًا ، يقولون : بجْلك ، كما يقولون:

---

(4) يُنظر : وفيات الأعيان : 380/2 والأَعلام : 101/3 .

(5) النهاية في شرح الكفاية : 150/1 .

(1) النص في معاني القرآن للأخفش هو: ((أهلك الناسُ الدينار والدرهم)) دون ذكر لفظتي (الحمر والبيض) .يُنظر: معاني القرآن: 183/1 و 285 . والنهاية في شرح الكفاية:74/1 هامش المحقق رقم (2)

(2) النهاية في شرح الكفاية : 74/1 .

(3) لم أعثر على قول الأخفش هذا في مؤلفاته ، ولكن الجوهري ذكره في الصحاح ، ينظر : الصحاح باب (ب ج ل) .

Abstract

Syntactic Thinking in *Alnihaya fi Sharh Elkifaya* by Ibn Khabbaz Elmousili (b.639 H.) is the title of the present thesis. I chose to study the syntactic thinking in one of the most astound scholars of Mosul in the fifth Hijri century. With regard of the topic of the study, it comprises three chapters, preceded by a preface and introduction, and followed by a conclusion and a list of sources and references. The preface is subdivided into two sections; the first is entitled "The Concept of Syntactic Thinking among Arabs" which deals with the starting points of the emergence of syntactic thinking, while the second which is entitled "Ibn Elkhabbaz's Biography and Works" briefly tackles the life of Ibn Elkhabbaz, his tutors, students and publications.

The first chapter of the thesis is entitled "Ibn Elkhabbaz's Approach and Scientific Sources in His *Alnihaya fi Sharh Elkifaya*". The chapter is divided into two sections; the first studies his approach in his book, while the second concentrates on the scientific sources he relied on when writing his book. Chapter two, "Syntactic Evidence in *Elnihaya* by Ibn Elkhabbaz", is once more split into two sections. Section one is dedicated to unwritten evidence, and the second to intellectual evidence, showing how great was Ibn Elkhabbaz's interest in them. The third chapter is entitled "Ibn Elkhabbaz's Point of View Concerning Syntactic Differences between Basra and Kofa Grammarians and His Genuine Issues", as he has set a number of genuine issues not specified before him.

The study concludes that Ibn Elkhabbaz is an eminent grammarian who paid due attention to all fundaments of grammar, and who has many great publications in Arabic Syntax as he had distinguished influence on his successors. Moreover, I included a various number of grammar, linguistics, and literature books in my thesis.